

## نظام التموين في المقاطعات الرومانية

### "مقاطعة إفريقية أنموذجاً"

#### The ration system in the roman districts ' district of Africa as a model '

نور الدين كريمة

المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة - الجزائر

[noureddinekarima4@gmail.com](mailto:noureddinekarima4@gmail.com)

تاريخ النشر: 2022/01/31

تاريخ القبول: 2021/06/21

تاريخ الإرسال: 2021/04/26

#### المخلص:

تعرضت الزراعة بصفة عامة وزراعة الحبوب في إيطاليا خاصة لمنافسة حادة من نظيراتها في صقلية وسردينيا فكانت تصل إلى روما كميات كبيرة من الحبوب من هذه المقاطعات في شكل ضريبة العشر (Dime) كانت تصلها كميات كبيرة من قموح إفريقية.

فنظام التموين يتمثل أساسا في الحبوب، وبداية من منتصف القرن الثالث في "الخبز" وكانت أيضا الزيت (منذ عهد سبتيموس سيفيروس 193-211م)، ومنذ عهد "أورليانوس" (270-275م) الخمر والفواكه الجافة.

كان لنظام التموين في المقاطعات الرومانية عامة ومقاطعة إفريقية على وجه خاص هدفان مختلفان:

1- ضمان تموين الجيش الروماني. 2- تقديم التموين للمدن والبلديات.

لذلك أصبح نظام إدارة التموين من أهم الإدارات التي يتوقف عليها استقرار روما، لأن أي تأخير في وصول التموين لأي

سبب من الاسباب، قد يتسبب في اضطرابات اجتماعية - سياسية لا تحمد عقباه.

الكلمات المفتاحية: نظام التموين - المقاطعات - إفريقية - روما - الزراعة.

#### ABSTRACT:

Agriculture in general and grain cultivation in Italy have been subject to intense competition from their counterparts in Sicily and Sardinia. Large quantities of grain arrived to Rome from these provinces in the form of the 'dime tax'. Later on, Rome was to receive enormous quantities of wheat from Africa.

The ration system is constituted mainly of grain. Subsequently, starting from the middle of the third century, 'bread' is introduced and there was also oil (from the time of Spitemosseverus 193-211 AD). Moreover, from the time of "Orlianus" (270-275 AD) wine and dried fruits are also part of the rations.

The supply system in the Romanian districts in general and the African district in particular had two different objectives:

1. Ensuring the provisioning of the Roman Army.
2. Providing rations to cities and municipalities.

Therefore, the ration management system has become one of the most important departments on which Rome's stability depended. Any delay in the arrival of supplies for any reason could cause an untenable socio-political disruption.

Keywords: The Ration System, Districts, Africa, Rome, Agriculture.

## 1. مقدمة:

كان استقرار "روما" يرتبط بانتظام وصول "التموين" الذي تعتمد عليه المدينة أساساً في غذائها، وأول تعطل قد يتسبب في مجاعة عاصمة العالم "روما".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة الإجراءات المتخذة من طرف أباطرة روما في المقاطعات بما فيها ذلك اعتمادنا على منهج تاريخي لدراسة التموين ومصالحتها في المقاطعات من حيث جمعها ونقلها وكذا توزيعها، من خلال دراستنا لمجموعة القوانين التي حررت بأمر من ثيودوسيوس الثاني في الفترة ما بين 435 و438م وكذا الأعمال التشريعية الهامة (ليوستينيانوس) المدونة.

والإشكال المطروح يتمثل في الهدف الرئيسي لمصلحة الأئونة في المقاطعات عامة ومقاطعة إفريقية على وجه الخصوص؟

اعتماد (روما) على إدارة التموين، وارتباط استقرارها، على ما يصلها من غذاء من المقاطعات وخاصة المقاطعات الإفريقية، جعل الأباطرة يولون غاية الأهمية لإدارة التموين باعتبارها الإدارة التي يتوقف عليها الأمن الغذائي لروما من ناحية واستمرار الإمبراطور في منصبه.

ارتباط استقرار روما واستمرار حكم الإمبراطور بوصول (التموين) تحكم فيه إدارة التموين الأمر الذي دفعنا لتتبع مصالح إدارة التموين (الأئونة) من الجمع المحصول إلى التخزين والنقل، وعملية التوزيع على السكان في (روما)، مع التركيز على غدارة الأئونة (التموين) بمقاطعة (إفريقية).

### 1- إدارة الأئونة في المقاطعات:

كان لمصلحة الأئونة في المقاطعات هدفان مختلفان:

1- ضمان تموين الجيش ومرابط إبدال الخيول للبريد الإمبراطوري. (1)

2- تقديم التموين للمدن والبلديات. (2)

للحصول على هذه النتائج قام الأباطرة بمضاعفة عدد المخازن في مصر، في إفريقيا، بريطانيا، بانونيا ولوقيا وربما في كل المقاطعات تحت حراسة ومراقبة الحكام. (3).

إضافة إلى ذلك معظم المستلحقات لها إدارة للأوننة إقتداء بروما، قد سلمت في العادة للقيمين (Aediles) وأحيانا إلى موظف خاص، مدير الأوننة (annonae curatores) أو مخول إدارة تموين المستلحقة (Pro magister Frumenti municipalis) والملاحظ أن هذه الوظائف، لم تكن تعتبر في المقاطعات كحاكية (شرفية) لكن كأعباء شخصية. (4)

أخيرا عرفنا سابقا أنه يوجد واليان خاصان للأوننة في مدينتي الإسكندرية وقرطاجة، وكان في بعض مدن المقاطعات يتكفل بالتموين، يتكفل مدراء توزيع التموين ( Curatores Frumenti Compranti) أو الممونون (Frumentarii) ويوضعون تحت سلطة شيخ المدينة (patres civitatum). (5)

في العصر الإمبراطوري الأسفل، كان هؤلاء الموظفون ينتخبون، فكانت هناك هيئة تتكون من الأسقف وأعيان المدينة، تختارهم ضمن الرسميين العاملين في المنطقة (6)، وكان يمنع عليهم تحت طائل عقوبات صارمة، المضاربة في القمح المشتري من طرفهم، ببيعه إلى الخواص بأسعار أعلى من الأسعار العادية.

أما فيما يخص الأموال الموجهة لهذه المشتريات العمومية، فهي غير قابلة للحجز: لا جباة الضرائب، لا حكام المقاطعات (7) بإمكانهم الإستيلاء عليها، الهيئات التي انتخبت مديري التموين (frumenti Curatores) هي المسؤولة عن تسييرهم.

### 1- النقل عبر المقاطعات: (8)

نقل الأوننة عبر المقاطعات البرية الإمبراطورية، لم يكن يتم مثل النقل البحري عبر جمعيات خاصة، لكن من دافعي الضرائب أنفسهم أو على حسابهم، تحت مراقبة ومسؤولية مأمور (الباقوروم) أو (الباقاريتي) (Praepositi) (pagorum ou pagarcti) الموجهون لتموين المدن، وترابط البريد، والمعسكرات المحصنة لفيالق قدامى المحاربين، حراس الحدود، ويتم ذلك عن طريق الحجز، وكان هذا النقل يشكل بالنسبة لدافعي الضريبة حملا ثقيلًا من الضريبة نفسها، بسبب الإبتزازات الدائمة، التي كانت ذريعة. (9).

لهذا فرض موظفو الأتونة على سكان المدن الساحلية النقل على اليابسة وعلى المدن الداخلية النقل البحري، المحدد وفق نزواتهم أو بالأحرى بناء على حسابات جشعهم، الفترات الأقل ملائمة، المخازن الأكثر بعدا من أماكن الجني، على أمل ابتزاز المال من دافعي الضرائب. (10)

هذه المضايقات كانت تقليد، أشار إليه (تاكيثوس)، ولم تمنع حتى عهد فالنتيانوس، تحت طائل عقوبة الإعدام، أهمية النقل، خط السير، الفترة الواجب القيام بها، كل ذلك أصبح من الآن فصاعدا محدد مسبقا من طرف وكلاء (Vicaires) المقاطعة بطريقة تخفف على دافعي الضرائب من حمل المصادرات. (11)

## 2- التوزيع المجاني:

لا نملك للأسف إلا وثائق نادرة على هذا التوزيع. فيذكر أن (أوكتافيوس أغسطس) حاول إشراك أهالي الأرياف: لكن هذا الإجراء كان محدودا في فترة المجاعة، ولم يتجدد، بينما أدخل تراجانوس (98-117) إلى الإستفادة من التموين (الأتونة) المجاني أطفال أرياف ومدن المقاطعات، الذين يعجز أولياؤهم عن إطعامهم. (12)

أخيرا في وقت لاحق، كان للإسكندرية وقرطاجة موارد خاصة موجهة لإطعام فقرائها. (13)

## 3- الأتونة المجانية في الإسكندرية:

بعد انتصار (ديوقليسيانوس) (285-305) على أخيليوس (Achilée) وطرده من الإسكندرية، قام باقتطاع من حصة مصر الموجهة لتموين روما بالقمح، مليوني صاع الصناعة خبز المعسكر (panes curatenses) الموجه للتموين المجاني لهذه المدينة. وقد أظهر خلفاؤه كرما أكبر، وأخيرا رفع (ثيودوز الثاني) (408-450 إمبراطور الشرق) تبرعاته بـ 110 ساعات زيادة يوميا، بشرط واحد أن تحمل تذكرة قيمة التموين، تحمل اسمه منقوشا في الحاشية. (14)

## 4- الأنونة المجانية في قرطاجة: (15).

وقع نقاش بين المهتمين بالتموين، حول وجود التموين المجاني في قرطاجة من عدمه، ففي الوقت الذي يرى قود فروي (Godfroy)، أن الأمر لم يكن موجودا في قرطاجة في تعليقه على القانون الموحد للتموين في (قرطاجة) (La loi unic. Frumento carthaginiensi)، لكن الكثير من الباحثين المعاصرين (16) يتبنون رأيا مخالفا، مرتكزين أساسا على المكانة الأساسية التي تمثلها عبارة (frumento carthaginiensi) في قانون ثيودوز من (frumento Alexandrino) و (urbis(frumento Constantinople) التي تتكلف بالتوزيع المجاني للأنونة. (17)

كما لاحظوا في القانون الوحيد أن مصطلح "قفة التموين" (oeneum frumentum) المستخدم من طرف المشرع يقدم تشابها كبيرا مع مصطلح "قفة التسجيلات" التي تستخدم فضلا عن ذلك للإشارة إلى تذاكر التموين، فيبدو إذن أن الأمر يتعلق بتوزيع القمح للمحتاجين مثلما هو في روما.

نفس القانون يخبرنا أن هذا القمح كان يقدم من قبل ممولين خاضعين لضريبة عينية، توضع تحت كفالة بعض الأملاك التي لا يشير إليها بطريقة محددة، ويمنع على الحكام استغلال سلطتهم للتخلص من هذه الضرائب التي كانوا معنيين بها، ووضعوها على حساب مساهمين آخرين. (18)

## II- مصالح إدارة الأنونة بمقاطعة إفريقية:

عرفنا أن إحدى الانشغالات الدائمة لمجلس الشيوخ في القرن الأخير للجمهورية هو "الأنونة" بمعنى تموين روما كان الجزء الأكبر من إيطاليا قد كف عن زراعة الحبوب: أختفت الملكيات الصغرى، والأراضي الخصبة استولت عليها المراعي أو المزارع الكبرى، في الوقت الذي لم يكف فيه عدد سكان روما عن التزايد، ويكبر معه عدد البؤساء.

هذه العامة العاطلة، التي ترفض العمل، والتي لا تجده حتى إن أرادت ذلك، لأنها لم تكن قادرة على منافسة عمل العبيد الذي دمر العمل الحر، فأصبح كل المواطنين الرومان، يعيشون من "حق المواطنة"، من رئيس مجلس الشيوخ إلى المواطن الكادح، الكثيرون لا يعيشون من غير ذلك، النبلاء كموظفين، الفرسان كعشارين (جباة الضرائب)، يستغلون المقاطعات: والعامة بدورها تطالب بحقها في استغلال العالم لصالح "المدينة" بالخبز الذي لا تستطيع أن تطالب به كحق. (19)

أثناء الحرب البونيقية الثانية (218-201 ق.م)، كان القيمون (الأيدلة/Aediles)، قد باعوا القمح المستورد من إسبانيا وإفريقيا بأسعار أقل من سعر السوق، وفي وقت لاحق، قرر (كايوس كراكوس)، أن ضريبة العشر التي تجبي عينا، تقدم للمواطنين الرومان بنصف سعرها بمقدار خمس ساعات (43-770) للرأس شهريا، وجعل أخيرا (كلاديوس) (Cladius) (50 ق.م)، التوزيع مجانا على الأقل على العامة، أي الذين ليس لهم أملاك. كان عدد المستفيدين عند إصدار القانون مائتي (200) ألف، ليصل العدد ثلاثمائة وعشرين (320) ألفا بعدها بسنوات أثناء دكتاتورية قيصر سنة 45 ق.م. (20)

كان إذن بواقع سنتين (60) صاعا (موديوم) للشخص سنويا، يساوي حوالي عشرين (20) مليونا من الصاعات (1.750.000 هكتولتر) التي يجب الحصول عليها سنويا. وإذا أضيفت الإحتياطات التي كان مجلس الشيوخ يريد الاحتفاظ بها في المخازن للضرورة، كان يصل التموين العمومي سنويا إلى أربع وعشرين (24) صاعا ما يمثل مليوني ومائة ألف (2.1000.000) هيكولتر. (21)

كان في القرن الأخير للجمهورية، ثلاث مقاطعات، تعرف بمقاطعات "التموين" هي صقلية، سردينيا وإفريقيا التي تقدم للأئونة كل تمويناتها تقريبا، وكانت المقاطعات الثلاث خاضعة لضريبة العشر، مما يعني أن الأرض خاضعة لنظام المقاطعات، والتي لا تتمتع بأي إعفاء خاص، عليها أن تدفع للخرينة كضريبة عشر محصولها عينا عوض أن يقيم بالعملة مثلما يحدث في إسبانيا ومنظم المقاطعات الأخرى. (22)

الأمر يجعلنا نتساءل عن حصة إفريقيا؟

إذا كانت النصوص لم تذكر شيئاً بهذا الخصوص بالنسبة لأواخر الجمهورية، فإننا نجد في أوائل العصر الإمبراطوري، ومنذ عهد أغسطس الذي غير بشكل عميق نظام الأنونة، وخلفائه، نجد إضافة مصر إلى مقاطعات التموين السابقة (صقلية)، (سردينيا) و(إفريقيا). (23) وكانت الضريبة محددة بها خمس الإنتاج وليس العشر، وكانت تقدم في عهد أغسطس سنويا لروما حوالي عشرين (24) مليون صاع، أكثر من ربع الاستهلاك الإجمالي، لكن تحت إدارة أغسطس ذاته وخاصة خلفائه، توقفت الأنونة عن التموين من صقلية، حيث اختلفت الضريبة العينية منذ عهد (قيصر)، كما لا تحصل من (سردينيا) إلا على موارد ضعيفة. فأصبحت (إفريقيا) و(مصر) المقاطعتين المغذيتين لروما (25): ففي عهد الفلافيين (Flaviene)، كانت الأولى تقدم الثلثين والثانية ثلث التموين العمومي. (26)

هذا الدور الذي تقوم به مقاطعة إفريقية في تموين روما، هو دافعنا لتخصيص حيز من البحث لإدارة التموين في المقاطعة.

كان التموين في العصر الجمهوري يدخل ضمن صلاحيات القيمين (Aediles) الذين واجهوا صعوبات في تموين المدينة "روما" التي تزايد بها عدد العاطلين عن العمل سواء من الفلاحين الصغار الذين فقدوا أراضيهم أو من الجنود المسرحين، لكن بداية من العصر الإمبراطوري، غير أغسطس بعمق نظام التموين (الأنونة)، فإذا لم يتجرأ على إلغاءه مثلما فكر لحظة التوزيع المجاني (27) فقد قننه، وحدد عدد المواطنين المستفيدين بمائتي ألف مواطن، على ان تحدد القرعة كل سنة الذين يخلفون الأموات. (28)

ولاية الأنونة، التي لم تكن في العصر الجمهوري غير مهمة إضافية ومؤقتة، أصبحت وظيفة دائمة ورئيس الإدارة الجديد، يختاره الإمبراطور نفسه ضمن الفرسان، وتحت أوامره، شخصية معتبرة (29)، التموين العمومي الذي يشمل لا القمح الموجه للتوزيع المجاني فحسب لكن أيضا الاحتياجات، وجراية الجنود وجراية عبيد الإمبراطور والدولة، وصلت سنويا إلى سبع وعشرين مليون وثلاثمائة وخمس وسبعين ألف (27.350.000) صاع اي ما يعادل (2.396.407 هكتولتر) ما يعني نصف الاستهلاك الإجمالي لروما. (30).

لذلك أصبحت إدارة الأنونة من أهم الإدارات التي يتوقف عليها أمن واستقرار روما، لأن أي تأخير وصول التموين لأي سبب من الأسباب قد يسبب في اضطرابات اجتماعية - سياسية لا تحمد عقباه. ما دفع الأباطرة إيلاء الاهتمام المتزايد لهذه المصلحة سواء في روما أو في المقاطعات خاصة مقاطعات التموين منها مقاطعة إفريقية، واقتضت مهام مراقبة المنتجين وكذا الجباية تكوين جهاز للجباية في هذه المقاطعة، مدعما بالموظفين التابعين لحكام المقاطعة المعينين بدورهم من قبل مجلس الشيوخ في البداية والإمبراطور لاحقا. (31)

فقد خضعت مصلحة الأنونة في (إفريقيا البروقنصلية) حاكم المقاطعة، وكان مقر هذه المصلحة في مدينة قرطاجة، وكان البروقنصل المسؤول الأول عن عمليات شحن المواد الغذائية خاصة القمح نحو روما. فأسندت إليه إدارة الأنونة بموجب ذلك. (32) ويبدو خلال المصادر أن مصلحة الأنونة الإفريقية، قد جندت عددا هائلا من الموظفين والاعوان لجباية الضرائب العينية، المفروضة على المحاصيل خاصة القمح في المرحلة الأولى ثم الزيت لاحقا. (33)

### 1- موظفو الجهاز الجبائي في إفريقية:

لجباية الضرائب المفروضة على القمح وزيت الزيتون اعتمد والي الأنونة الإفريقية على المحاسبين (Numerarii) والصرافين (tabularii) الذين يقومون بتحديد قوائم المنتجين الخاضعين للضرائب العينية بأربعة أشهر قبل موعد جبايتها. ونظرا لكثرة التحايل والغش والتواطؤ، لجأت إدارة الأنونة إلى استخدام موظفين آخرين، وهم الوزانون (Mensores)، وذلك للتدقيق في الكميات المتحصلة من القمح والزيت سنويا، عرفوا بوزاني القمح (Me NSORES FRUMENTARII)، رغم أن هؤلاء الموظفين كانوا تابعين الأنونة ومسؤولين أمامه، لكن ذلك لم يمنعهم من إرتكاب تجاوزات على حساب المنتجين. (34).



قسمت مقاطعة إفريقية إلى دوائر إدارية، استغلت كقاعدة في توزيع الأسس الضريبية (35)، فكان موظفو الأنونة أو حاكم المقاطعة يقوم بتحديد عدد الملاك وحجم أملاكهم وما فيها من حقول القمح وأشجار الزيتون لتحديد الضريبة التي تقدر بعشر إنتاج القمح الذي يؤخذ من البيدر بعد الحصاد والدرس، وكذا ثلث إنتاج الزيت الذي يتخلف بعد عصره. (36)

زودت إدارة الأنونة بمراقبين (Custodia) حتى لا يتخلف أحد عن دفع حصته من الضريبة العينة، وتم جباية الزيت بحضور عون مكلف بالزيت تابع لمصلحة الأنونة، ويبدو من تعيين هذا العون الخاص بالزيت الإفريقي (Olem afrum)، أن جباية الزيت بدوره كانت تحظى بعناية خاصة نظرا لتعدد استخداماته، إضافة إلى دخوله في مختلف الوجبات الغذائية، كان يستخدم في قاعات الرياضة والإنارة وصناعة الصابون. (37)

وإذا عرفنا أن المساحة المزروعة في إفريقيا البروقنصلية (زغوان والمزاق) تقترب من ثمانية هكتارات، وإذا افترضنا أن خمس هذه المساحة مزروعة بالحبوب وإنتاج متوسط يقدر بـ 15 هكتولتر في الهكتار، نحصل على 24 مليون هكتولتر والعشر يساوي مليوني وأربعمائة ألف (2400.000) هكتولتر (38)، ما يعني أنه يتجاوز احتياجات التموين العمومي أو ما يسمى في عهد الأنطونيين التموين السنوي لمدينة روما. (39)

إلى جانب دفع الضريبة، كان المنتج يجبرون على نقل الضريبة العينية إلى المخازن التابعة لمكاتب الأنونة، ويتم ذلك عن طريق التسخير، وهو الأمر الذي سنعود له لاحقا. (40)

## 2- التخزين:

إلى جانب المخازن الضخمة التي تم بناؤها في بوزول وأوستيا لاستقبال القمح الموجه لتموين روما، أقامت مصلحة الأنونة، مخازن في مقاطعات إفريقية منها إفريقية البروقنصلية. وكان يختار لبناء هذه المخازن المواقع القريبة من المزارع ومناطق إنتاج الزيت، وعلى حافات الطرقات تسهيلا لاستقبال الجباية المستحصلة من طرف مصلحة الأنونة. (41) وكذا في الموانئ تسهيلا لعملية الشحن نحو (بوزول) في البداية ثم نحو (أوستيا) من حيث تتقل على القوارب إلى روما. (42)

وكانت هذه المخازن تبنى على مسافات متباعدة عن بعضها البعض بحوالي ثلاثين مترا على الأقل، وذلك تجنباً للحرائق، ويدل إنشاء جهاز خاص بإطفاء الحرائق على تكرار هذه الحرائق سواء تلقائية أو من فعل فاعل.

وتواجدت أهم مخازن مقاطعة إفريقية بمدينة (قرطاجة) و(أوتيكا) لتخزين المواد المنتجة في زغوان (السهول الكبرى وسهول مجردة)، شيدت مخازن أخرى في هرقلية قرب حضروموتوم (Hadrumutum) لاستقبال محاصيل المزاق. (43)

كما تواجدت في نابسوس (رأس الديماس) وثوردروس (الجم) وزانا (جامعة). (44) ويبدو أن هذه المخازن كانت ذات حجم كبير؟، يقال أن أحد المخازن في أوستيا بلغت مساحته حوالي واحد وعشرين ألف متر (21000) (45)، وقدرت عدد غرفة بمائة وأربعين (140) غرفة، وكانت بعض تلك المخازن تتكون من طابقين، مما يعني ضخامة هذه المخازن وبالتالي تكون إدارة الأنونة لا تكفي فقط بتخزين الحاجيات السنوية وإنما تضع احتياطات لما يمكن أن نسميه بالسنوات العجاف سواء بسبب القحط أو الأحوال الجوية أو الاضطرابات الناتجة عن معاداة للسياسة الرومانية. (46)

وقد تم بناء تلك المخازن بالأحجار المقصوبة المستطيلة الشكل عادة لبناء الجدران التي يقدر سمكها بأزيد من ستين سنتمتر (47)، وذلك لمواجهة الظروف الطبيعية كحرارة الصيف وبرودة الشتاء، وللحفاظ على الحشرات التي قد تتلف الحبوب، كان يتم طلاء الجدران من الداخل وكذا أرضيتها بالطين المختلط بنسغ الزيتون (amurca)، كما كانت أبواب تلك المخازن متينة، وتغلق بإحكام، وخصصت غرفتين لحراس المخزن (Villici exhorrearii)، كما وضعت لها أسقف من القرميد لحمايتها من الأمطار والثلوج شتاء والحرارة صيفا. (48) كانت تسيير هذه المخازن في العهد الجمهوري خاضع لسلطة القيميين (Aediles) ثم قيمي الحبوب (aediles plebis cereales) بداية من عهد (بولويوس قيصر)، وأصبحت مهمة تسييرها في العهد الإمبراطوري من صلاحيات إدارة الأنونة حتى نهاية هذا العهد.

يعين المكلف (paraepositus) بالمخزن من طرف الإمبراطور، مما يعني سمو مكانته، وكان يوضع تحت أوامره عدد معتبر من العمال من مختلف الرتب، فإلى جانب العمال اليدويين، المكلفين بنقل أكياس القمح (Sccarii) وجرات الزيت إلى موضعها في المخزن أو مواقع التوزيع، كانت إدارة الانونة، توظف الوزانين (mensores) لوزن الحبوب وكيل الزيت، والصرافين (tabularii) لتسجيلها وتقديم الوصولات (apochae).(49).

لم يكن السكان مجبرين فقط على دفع الضريبة العينية فحسب، بل كانوا مجبرين على نقلها إلى المخازن بوسائلهم الخاصة بواسطة العربات(50)، أو على دواب النقل، وكان النقل يعد في حد ذاته كضريبة تعفيهم من أعباء عمومية أخرى، ولاشك أن روما طبقت هذا المبدأ الذي كان معمولاً به في مصر البطالمة. (51)

وكانت السخرة التي يلجأ إليها لفرضاها على دافعي الضريبة نقل الضريبة إلى المخازن، محل العديد من التجاوزات، وكان على دافعي الضريبة جلب الحبوب في تواريخ محددة بالقانون موزعة على ثلاث مرات على الأقل منذ عهد ديوقليسيانوس إلى المخازن البلدية الأقرب من مقر الإقامة(52)، حيث يسلمونها مقابل وصل، ومن هنا كانت تنقل الانونة من طرف البلدية إلى مخازن أخرى، مخازن الضريبة (horrea fiscalis) التي تقع على محطات أو مفترق الطرق، وكانت تدار واسطة مندوب المخازن (paepositi horreorum) عون دولة، من هذه المخازن كانت تصل إلى المخازن الواقعة في الموانئ، وقد عد روني كانيا (R. Cagnat) بعض تلك الموانئ الداخلية والساحلية الواقعة في البروقنصلية. (53)

كان جزء من هذه الحبوب التي توضع في هذه المخازن يوجه لجيش الاحتلال (54)، والجزء الآخر كان يوزع على الموظفين كأجر لهم بحسب درجاتهم (annonae congrumae suae dignitati).

وأخيرا الجزء الأعظم كان يوجه إلى روما، وهذا ما يجب دراسته عندما يتعلق الأمر بمقاطعة إفريقية. وهنا أيضا يجب التمييز بين العصر الجمهوري والعصر الإمبراطوري السابق لديوقليسيانوس وما بعد ديوقليسيانوس.

في العصر الجمهوري وفي كل الاوقات التي كان يتم فيها اللجوء إلى الإستئجار لتحصيل الضريبة، كان النقل على كافة العشارين (publicani) وفي الحالات الإستثنائية فقط لدعمهم أو من أجل ضمان سرعة النقل، كان يلجأ إلى التسخير.

المقارنة بين طريقتي العمل تلك تؤكد بسرعة للدولة انه من مصلحتها تجاوز الإستئجار في أقرب وقت ممكن لأن هؤلاء المستأجرين لم يكونوا "أصحاب سفن" فكانوا هو أنفسهم يستأجرونها عند تجار المدن الساحلية الكبرى، وهي خسارة للخزينة المجبرة على الدفع لهؤلاء وأولئك، فكان من الأفضل إبعاد الوسطاء، وهكذا تم التخلي على نظام الاستئجار منذ القرن الأول بالنسبة لموريطانيا والقرن الثاني بالنسبة للبروقنصلية (55) بعد التخلي على نظام الاستئجار لجباية الضريبة وعوضت بنظام إداري للجباية، وجدت الإدارة الإمبراطورية نفسها مجبرة على البحث على وسيلة لنقل قمح إفريقيا إلى روما، فقررت التفاوض مباشرة مع أصحاب السفن ولنا دليل على ذلك وهو النقش الذي يشير إلى مساعد والي الأتونة مكلف بالتفاوض مع مجهزي السفن لنقل القمح والزيت:

« adjutor praefecti annonae ad oleum afrum et hispanium recensendum, item solamina transferenda, item vecturas navicularii exolvendas ». (56)

وبلجوء الدولة إلى أصحاب السفن هؤلاء، كان يجب عليها أن تشجعهم وان تزيد في عددهم وأن تدفعهم لبناء عدد أكبر من السفن، وأن تضمن لمن يقدم لها خدمات بعض المزايا والإمتيازات، وما هي مع ذلك إلا امتيازات شرعية مقابل الصعوبات المادية، والغيابات المستمرة والدائمة، وقد لاحظنا هذه المزايا منذ العصر الجمهوري.

ففي سنة 215 ق.م كلفت ثلاث شركات بتموين الجيش في إسبانيا(57)، وتم إعفاء أعضائها في الخدمة العسكرية(58) خلال فترة الحملة، وفي عهد هدريانوس أصحاب السفن الذين يمونون روما كانوا معفيين من الأعباء البلدية وسينتظم هؤلاء في وقت لاحق في "مجمع" الذين يريدون تقديم خدماتهم لمصلحة "الأتونة"، يستفيدون من الامتيازات المرتبطة بالمهمة، والآخرين يبقون أحرارا بالبقاء خارج هذه المصلحة ويمارسون التجارة لحسابهم(59)، فلم نصل بعد إلى اعتبار مجهز السفن كموظف والدور الذي أنيط به، كواجب ومصلحة عمومية (numus publicum) وقد فسر ولترزنج (M.waltzing) كيفية قطع هذه

المرحلة. "رسخت الامتيازات نهائيا في عهد سبتيموس سفروس وكراكلا(60)، وتتمثل قبل كل شيء من الإعفاء من كل الأعباء البلدية، ولتبرير هذا الإعفاء المخالف لنظام توزيع الأعباء كما يذكر (كاليسرات) أن أهمية الحبوب في روما، هي الأخرى عبء عمومي وبالتالي من الطبيعي أن تعفى من الأعباء الأخرى، من يتكفل بهذا العبء وظيفة مجهز السفن رغم مجازاتها، بدأت تدمج في مصلحة وواجب عمومي حقيقي (munus publicum) لا يتعلق الأمر بفرضها، لكن أن تبرر الامتياز الذي حصلت عليه، وعندما يعتبر "الإعفاء" مرتبطا "بالمجمع" (collège)، والمجمع كمكلف بمهمة عمومية، يبدو هذا الأخير كمؤسسة رسمية موجهة لضمان خدمة عمومية ومثبت في الهدف مثل الكثير من الجمعيات المهنية الأخرى.(61)

تم تنظيم أسطول الأنونة في عهد الإمبراطور كومودوس(62) (177-192م) في قرطاجة ليتولى نقل الأنونة الإفريقية على شاكلة أسطول الإسكندرية (classis africana commodiana herculea) وقد زاد الإمبراطور في عدد وقيمة ناقلات القمح الإفريقي، وتدخل لإلزامها بالخدمة العمومية بطريقة مستمرة وثابتة لمجهزي السفن الأفارقة، وله يعود في الواقع تنظيم أسطول قرطاجة، وكان أعضاؤه يعينون من البروقنصل شريطة مصادقة الإمبراطور. (63)

هذا وضع المؤسسة قبل (ديوقليسيانوس)، أما بداية من عهد (ديوقليسيانوس)، فنجد على رأس المصلحة في إفريقيا شخصية تحمل إسم "والي أنونة إفريقية" (praeofectus annonae africae)، يظهر لأول مرة في قوانين 315م في مدونة ثيودوسيوس(64)، كان بوجود إذن في هذا التاريخ. لكن إنشاء هذا المنصب على ما يبدو سابق لذلك، والبعض يريدون إعادته حتى القرن الثالث للميلاد، ونجد المنصب المذكور في موجز المناصب(65) (La notice dignites).

كان يخضع مباشرة لوالي البريتوار في إيطاليا، ولا يخضع لسلطة البروقنصل ولا وكيل إفريقيا (vicarius africae) دور هذين الآخرين كان مختلف: البروقنصل في مقاطعة إفريقيا البروقنصلية فقط أما وكيل إفريقيا، فهو مسؤول على كامل باقي شمال إفريقيا، وأكثر من مرة وحتى في البروقنصلية كان الجباة الاوائل للضريبة الأمانة المسؤولين إزاء الضريبة إليهم تسليم (tranamissio)، أما والي الانونة، فكان دوره مركزة (جمع) هذه الضريبة(66) وإرسالها إلى روما (pervectio).

كان مقره في قرطاجة، وتعرف ثلاثة من هؤلاء الولاة:

- أمابليانوس (Amabiliunus) 315-319م.

- ديمتريانوس (Demetrianus) 369-372م.

- وفلافيوس أناسطاسيوس (Fl. Anastasitus) في القرن الرابع.

مثل كان رؤساء المصالح كان تحت أوامر هذا الوالي عدد من الموظفين بالخصوص

الصرافون (tabularii) الذين يحفظون الحبوب التي تصل إلى روما.

وكان المساعدون المباشرون لوالي الأنونة الإفريقية هم أصحاب السفن (مجهزو

السفن) (navicularii).

وضعية هؤلاء (أصحاب السفن) في القرن الرابع، كانت تختلف عن وضعية سابقيتهم،

الدولة لا تتفاوض معهم فرديا مثلما كان في الماضي، فكانت تملّي ما تريد للجمعيات التي

ينتمون إليها، والتي هم مرتبطون بها الآن، لا إراديا مثلما كان في السابق، لكن إجباريا

وقانونيا.

تنظيم الجمعيات في الإمبراطورية السفلى وبالخصوص جمعيات مجهزي السفن

معروفة بشكل جيد بفضل مجموعة قوانين ثيودوسيوس والكثير من الدراسات الحديثة التي

اشتغلت عليها، فلا طائل من التأكد عليها بصفة عامة، وسنكتفي بالتذكير بما يهم مجهزي

السفن الأفارقة. (67).

أصبحت خدمتهم في هذه الفترة تنفيذ (functio)، عبء عمومي (munus publicum) سبب وجودهم تقريبا، وكانت تشكل في نفس الوقت عبء شخصيا (munus personarum) وعبء على أملاكهم (munus patrimonii). (68)

الثروة الخاصة لكل واحد من مجهزي السفن، يجب أن تخصص لهذه المصلحة، الكل يساهم نسبيا في أملاكهم، هكذا كان عليهم إنشاء سفنهم بأموالهم الخاصة، لكن بناء على نموذج محدد باللوائح العمومية، وتوظيف وكذا أجر كل الطاقم من الربان إلى البحار، وفي حالة الغرق، هم مسؤولون عن وضعهم والتكبة وعلى فقدان الحمولة. (69)

#### • الواجبات:

يجب على مجهزي السفن السهر على النقل وأن يقودوا هم بأنفسهم سفنهم (70)، ويعتبرون مسؤولين عن تسليم المؤونة، إذا تم إدراك بعد الوصول إلى (أوستيا) أنه لم يأت بالكمية المطلوبة، فيسجل الحادث رسميا ويتم تحرير تقرير، ويرسل مجهز السفن إلى إفريقيا تحت حراسة عون الإدارة (excutor) ليحاكم من طرف والي الأنونة في قرطاج، ويدفع من أمواله الفرق، كما كانت ثروة كل أعضاء الجمعية كما نعرف كانت مخصصة باستمرار للمصلحة، ما كان إمكانية مؤكدة للحكم على الأشخاص، وعندما تكون هذه الوسيلة غير كافية، يتم اللجوء إلى وسائل أخرى بتمديد للأطفال الالتزام المفروض على الأولياء، وإجبارهم للقبول مع الميراث الاعباء التي ترتبط به. (71)

#### • الامتيازات:

مقابل تلك الاعباء، منحت الدولة لمجهزي السفن عددا معيناً من المزايا والامتيازات: في بعض أجزاء الإمبراطورية خاصة في الشرق، أصحاب السفن، كانوا يتلقون كأجرة مبلغا يتناسب مع الكمية المنقولة، ولم يكن الأمر كذلك مع مجهزي سفن إفريقيا، فكان لهم الحق تسليم الحبوب التي أسندت لهم مع فضلة (déchet) من 1% الذي يبقى ملكا لهم ويشكل عمولتهم.

كانوا يتمتعون بالإضافة إلى ذلك ببعض الإعفاءات، فالإعفاءات التي تمتعوا بها في القرن الثالث والقرن الرابع تم تأكيدها أكثر من مرة في سنة 326. (72)

« ... ob omnibum oneribum et munirebus... securos vacuos immunesque esse praecepimus ».

مجموعها تشكل امتيازات الأفارقة (privilegia africana) تبعا لتعابير الأباطرة فلانسيانوس (valentien)، فالانس (valence) وقراسيانوس (gratien)، وتذكر المدونات فضلا عن ذلك بخصوص إفريقيا تذكر إمتيازين لم يسبق ذكرهما الاول كان اصحاب السفن معفيين من ضريبة البروتوريوم (portorium) وهذا ليس على حبوب الدولة وهو ما كان طبيعيا، لكن على سلهم الخاصة مع اشتراط إثبات أنهم يمارسون التجارة لحسابهم، وهذا تجنبا من أن يستخدموا كوسطاء. (73)

وقد حصلوا من الإمبراطور قسطنطينوس على رتبة الفرسان وهذا ما تم تأكيده لاحقا، وذلك لا للرفع من مرتبة جمعيتهم، لكن ليجنب أعضائها العقاب الجسدي المخصص للوضيعين (humiliores)، خاصة في الحالات التي يتم التحقيق في حالات الغرق وفقدان سلع الأنونة، فكان البحارة فقد من يتعرضون لهذا النوع من التحقيق. (74)

نجهل تماما ما هي الاهمية الحقيقية وتنظيم أسطول التموين (الأنونة) الإفريقي الذي ترتبط به عموما الحياة والسلم في روما.

كان هذا الأسطول يبحر مع بداية الربيع، وأثناء الخريف والشتاء، لم يكن البحر الأبيض المتوسط يضمن ملاحا آمنة وسريعة، فلم يكن بمقدور الدولة إجبار مجهزي السفن على الإبحار إلا في حالات الضرورة القصوى.

يتوقف الإبحار في شهر نوفمبر في منتصف مارس، لكن ليس دون خطورة حتى غيدس مايو على الأقل بالنسبة للسفن الحربية، أما التجارة فيمكن أن تستأنف قبل ذلك بقليل، قانون سنة 350 الموجه لمجهزي سفن إفريقيا يذكر بداية أفريل كتاريخ أولي لبداية أسفار نق القمح، ونعلم أن الضرائب العينية تدفع على ثلاثة أقساط في الأول من يناير في الأول من مايو وفي الأول من سبتمبر. (75)



بينما الأراضي الخاضعة للقانون الخاص للأئونة (jus privatum salvo cannon)

أو قانون (jus emphy teuticum)، كانت تصب في مارس وجويلية. (76)

الحصة الأولى من الأئونة التي تساوي الثالث من مساهمة إفريقية الإجمالية، والتي تبخر في بداية الربيع توافق قسط يناير المحدد لضريبة (stependium) وقسط مارس يطبق على باقي الدفعات، والباقي يحمل بالتتالي خلال فصل الإبحار.

لا تذكر النقوش عادة "مجهزي السفن" في إفريقيا، فلم نعثر إلا على خمس نقوش كما هو منتظر في المدن الساحلية في حضرموتوم (سوسة)، نابل، طبرقة وسكيكدة، لكن الحفريات التي أجريت في أوستيا مكنتنا من معرفة أن كل الجمعيات التي في الصفوف الأولى هي إفريقية حيث نجد: (navicularii karthagiensen) ويجاورهم (navicularii misuenses) و (sellectum) في المزاق، وهيبيو-ديارتيوس (hippo Diarchtus) وصبراته (sabrata) في إقليم طرابلس وكلها من إفريقية البروقنصلية دون ذكر باقي المقاطعات.

تقديم الأئونة ونقلها إلى روما بعناية مجهزي السفن لم تكن الالتزام الوحيد المفروض على إفريقيا، هناك أخرى ترتبط بالأولى، فمنذ اليوم الذي قرر فيه الأباطرة توزيع الخبز على الشعب عوض القمح مجانا أو بأسعار منخفضة، فكان يجب تنظيم على أسس متينة جمعية الخبازين في روما، فأصبح الخبازون كمجهزي السفن أعوان دولة، فإذا كان الأوائل يأتون بالقمح فالأخرون يحولونه بأوامر عليا لتغذية مواطني العاصمة، من هنا جاءت ضرورة الإستجابة للتوظيف المستمر لهذه الهيئة، فكانت إفريقيا مطالبة بالمساهمة برجالها في دعم هذه الجمعية، فكان على حاكم المقاطعة أن يرسل أشخاصا يعينهم بنفسه لهذه المسلحة. (77).

#### 4. الاستنتاج:

- في ختام هذه الدراسة، يمكن أن نرصد النتائج التالية:
- كانت "الأنونة" أي تموين مدينة روما إحدى الإنشغالات الأساسية والدائمة لمجلس الشيوخ في أواخر العصر الجمهوري، وقد تزايدت الاحتياجات إلى التموين في أوائل العصر الإمبراطوري وتفاقت في العصر الإمبراطوري الأسفل.
  - خلال العصر الجمهوري، كانت ثلاث مقاطعات هي المعروفة بـ: مقاطعات الحبوب أو التموين هي صقلية، سردينيا وإفريقيا التي تقدم لمصلحة الأنونة كل احتياجاتها تقريبا، لكن سرعان ما تراجعت صقلية وسردينيا قبل أن تعوضها مصر إلى جانب إفريقية، التي أصبحت توفر ثلثي احتياجات روما، بينما تتكفل مصر بالثلث الآخر.
  - كانت تلك المقاطعات الثلاث، خاضعة لضريبة العشر، أي أن أراضيها خاضعة لنظام المقاطعات التي تستفيد من الإعفاء الخاص، ومدينة للخرينة بعشر إنتاجها الذي يدفع عينا ولا يقيم نقدا مثلما هو في مقاطعات مثل إسبانيا ومعظم المقاطعات وكان الملاك الخاضعين للضريبة، ملزمون بنقل القمح حتى المخازن، ونقله إلى روما كان عل نفقة الدولة.
  - وباعتبار إفريقية كان يتوقف عليها معاش وأمن واستقرار روما، قام الإمبراطور كومودوس بتنظيم في قرطاجة أسطول النقل، وفق نموذج أسطول الإسكندرية عرف بـ كوموديانا هرقليا (Commodiana herculea)، موجه لتموين روما بالقمح.
  - كان اسطول إفريقية مثل أسطول الإسكندرية تحت قيادة والي يتبع على ما يحتمل والي الأنونة، وكان يتم العبور عند افتتاح الملاحة في منتصف أبريل بعد دخول الضرائب العينية الأولى في بداية مارس وفي فصل الخريف بداية من منتصف يوليو، وكان عادة ما يتلقى البحارة الأمر بالعبور حتى في الفترات الخطيرة عندما تستدعي الضرورة ذلك.

#### 5. الخاتمة:

ومن هنا يمكن القول ان نظام الجهاز الضريبي الروماني هدفه هو تموين النفقات العامة، في نطاقها الضيق لتأمين الحاجات العامة التي يعجز عنها الإقتصاد الروماني للقيام بإشباعها باعتبارها وسيلة مالية يمكن أن يستخدمها للتأثير في الوضع الإقتصادي والإجتماعي لمقاطعاتها عامة ومقاطعة "إفريقية" على وجه الخصوص.

## 6. الهوامش:

1. Sigfreid (J.), de laet, « Les pouvoirs militaires des préfets du prétoire et leur développement progressif », (1946), Revue beige de philologie et l'histoire, Vol.25, N°03, 04, P.509-554.
2. Goldsmith, Raymond (W.), « Estimate of the size and structure of the national product of the early Romain Empire », (1984), Review of income and weath, vol.30, N°03, p.112-120.
3. Tacite, Agricola, 19 ; C.I.L. 4180.
4. Cagnat (R), « L'annone d'Afrique », Mein, de l'Ins de France, T. XL, 116, pp.247-277.
5. Pavis d'Exurac (H.), « Nundinae et vie rurale dans l'Afrique du Nord Romaine », (1985), Bull. archéol. Du C.T.H.S, fax, Paris, pp.241-259.
6. Lorient Xavier, Duces et correctores en egypte au III siècle de notre ère, In : chiers du centre gustave glotz, 18, 2007, PP.101-113 : <https://doi.org/10.3406/ccgg.2007.1645>.
7. Chastagnol André, Les préfets du pétoire de constantin. In Revue des études Anciennes. Tom 70. 1960.N°3-4 PP. 321-352, <https://doi.org/10.3406/rea1698.3822>.
8. Tacite (C.C), Histoire, trad. H. Goelser, éd. Gallimard, (1980), C.I.L.41-80
9. Julien Guey, inscription au second siècle relative à l'annone militaire, Mélanges de l'école française de Rome, 1938, PP. 56-77.
10. Cébeillac Gervasoni Mireille, Zevi Federico, Révision et nouveautés pour trois inscriptions d'ostie. In : Mélanges, tome 88, N°2.1976.PP.607-637 : <https://doi.org/mefr-0223-5102-1976-num88-2-1075>.
11. B. Sirks, Food for Rome, The legal structure of the transportation and processing of supplies for the imperial distribution for Rome and Constantinople, (Amsterdam1991).
12. Loricet (Xavier), les premières années de la grande crise du II siècle, de l'évènement mascimin le thrace (235) à la mort de gardien II (244), ANRW, II2, (Berlin-New york) 1975, PP. 788-798.
13. De Loet Sigfried (J.), La préfecture du prétoire sous le Haut – Empire et le principe de la collégialité. In : Revue Belge de philosophie et d'histoire, tome22, fax.1-2, 1943, PP.73-95 : <https://doi.org/10.3406/rbph.1943.1663>.
14. K. Carcopino, les richess des daces et le redressement de l'empire romain sous Tarjan, dans dacica, I, 1924, PP. 28-34.
15. Brun (J.P), Archéologie du vin et du l'huile dans l'empire romain, (Paris 2004), P. 259.

16. G.H. Stevenson, Communications and commerce, Legacy of Rome, 1923, P.141.
17. Picard (G.H), Neron et le blé d'Afrique, Cahiers de tunisie, 1956, t.04, PP. 163-173.
18. Salmon Pierre. Mrozek (Stanislaw), les distributions d'argent et de nourriture dans les villes italiennes du Haut-Empire Romain In : revue Belge de Philosophie et d'Histoire, Tome 68, Fac.1, 1990, Antiquité-Oudhierd, PP. 211-212. [www.persse.fr/doc/rbph-0035-0818-1990-num-68-1-5767-T01-2111-00-2](http://www.persse.fr/doc/rbph-0035-0818-1990-num-68-1-5767-T01-2111-00-2).
19. Mrozek Stanislaw, Le problème de l'annone dans les villes Italiennes du haut Empire Romain. In : Le Ravitaillement en blé de Rome et des centres urbains des débuts de la république jusqu'au Haut-empire, Actes du Colloque international de Naples, 14-16 Février 1991, Rome : école Française de Rome, 1994, PP.95-101. (Publication de l'école Française de Rome, 196) [www.persse.fr/doc/efr-0000-0000-1994-act-196-1-4659](http://www.persse.fr/doc/efr-0000-0000-1994-act-196-1-4659).
20. Tite live, Histoire Romaine, (1980),éd, et trad, par divers auteurs, éd, J. Perret CUF, Paris, XXX, 26.
21. Cébeillac – Gervasoni Mireille, Les rapports institutionnels et politique d'Ostie et de Rome de la République au III siècle AP. J-C. In : Mélanges de l'Ecole Française de Rome, Antiquité, tome 114, N°1, 2002. Antiquité. PP.59-86 <https://doi.org/10.3406/mefr.2002.106953>.
22. Henriette Pavis d'Escurac, Le préfecture de l'annone, service administratif impérial d'Auguste à Constantin. Rome : Ecole Française de Rome, 1976. P. 493. (Bibliothèque des Ecoles Française d'Athènes et de Rome, 226) <https://doi.org/10.3406/befar.1976.1223>.
23. J. Meunier, L'Huilerie Romaine de kherbet Agoub (prigotville), Bulletin de Sétif, T.II, P.35.
24. Hurelet (Frédéric.), Le proconsul d'Afrique d'Auguste à Dioclétien, 2005, Pallas, N°68, P.145-167.
25. René Cagnat, L'Annone d'Afrique, In : Mémoire de l'institut national de France, Tome40, 1916. PP.247-277. <https://Doi.org/10.3406/minf.1916.1136-3009-1916-nim-40-1-1136>.
26. Sueton, Auguste, 42.
27. Merlin Alferd, les distributions de blé et d'argent à Rome sous l'empire, In : Journal des savants, Juillet- Septembre (1941). PP.128-131. <https://doi.org/10.3406/jds.1941.3071>.
28. Tacite, Annales, I, 17.
29. Lamotte Hélène, l'oeuvre de Trajen en Faveur des enfants de la plebe romaine: un essai de politique nationaliste ? In : Mélanges de l'Ecole Française de Rome, antiquité, tome 119.N°1,2007, Antiquité, PP.189-224. <https://doi.org/103406/mefr.2007.10332>.

30. Leqelley(Claude), La préfecture de tribu f'Afrique du Bas-empire, aspects de l'afrique romaine, Les cités, La vie rurale, le Chistianisme, Bani, edipuglia, 2001, PP.305.117.

31. René Cagnat, L'Annone d'Afrique, In : Mémoire de l'institut national de Franbce, Tome40, 1916. PP.247-277. <https://Doi.org/10.3406/minf.1916.1136-3009-1916-nim-40-1-1136>.

32. David Jean-Michel, Réformes des administrations de l'annone et des domaines en Numidie, pendant la persecution de Valérien (257-260). A propos de C.I.L.VIII, 2757. In : Antiquités Africaines, 11,1997, PP.149-160. <https://doi.org/10.3406/antaf.1977.991>.

33. Cébeillac Gervasoni Mireille, Zevi Federico. Révision et nouveautés pour trois inscriptions d'Ostie. In : Mélanges de l'Ecole Française de Rome. Antiquité, tome 88, N° 2. 1976. PP.607-637 : <https://doi.org/meFr-0223-5102-1976-num-88-2-1075>.

34. Barrau (Patrek), A propos de l'officium du vicaire d'Afrique, (1988), l'Africa Romania, 4/1, P.79-100.

35. Lorient Xavier, Duces et correctores en egypte au III siècle de notre ère, In : chiers du centre gustave glotz, 18, 2007, PP.101-113 : <https://doi.org/10.3406/ccgg.2007.1645>.

36. أحمد سعيد، الأنونة في المغرب الروماني (الضرائب العينية على إنتاج القمح وزيت الزيتون

(146ق.م-235 م))، (2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ص.92.

37. R. Cagnat, L'annone d'Afrique, Mémoire de l'académie des inscriptions et belle lettres, (1915), T.40, P.255.

38. Leveau Philipe, L'organisation de l'espace agricole en Afrique à l'époque Romaine, l'Afrique dans l'occident Romain, (1990), (1 siècle Av J.C), CEFr, Rome, PP.129-141.

39. Cébeillac- gervasoni Mireille Ostie et le blé au II e siècle Ap-J.C, In : La Ravitaillement en blé de Rome et des centres urbains des Débuts de la république jusqu'au haut- empire. Actes du colloque international de Naples. 14-16 Février 1991. Rome : Ecole Française de Rome, 1994, PP.47-59. (Publication de l'école Française de Rome, 196) [www.persee.fr/doc/eFr/0000-0000-1994-act-196-1-4653](http://www.persee.fr/doc/eFr/0000-0000-1994-act-196-1-4653).

40. Picard (G.Ch), Néron et le blé d'Afrique, Cahiers de Tunisie, (1956), T.4, PP.163-173.

41. Chastagnol André, les préfets du pértoire de constantin. In : Revue des études Anciennes. Tom70.1968.N°3-4- PP.321-352, <https://doi.org/10.3406/rea1968.3822>.

42. Cagnat (R.), L'armée romaine d'Afrique et l'occupation militaire....., P.315.

43. Cosme pierre, les Flottements de la préfecture de lucilius Bassus, In : cahiers du centre gustave glotz, 21, 2010. PP.109-117. <https://doi.org/10.3406/ccgg.2010.1717>.

44. D.S. potter and D.J.Mattimgly, Life, death and entertainment in the Roman Empire, Michigan, (1999), P.182.
45. Picard Gilbert, Néron et le Blé d'Afrique, in: Compte rendus des séances de l'Académie des inscriptions et belles -lettres, 100 année, N.1, 1956, PP. 68-72 [https:// doi.org/10.3406/crai.1956.10552](https://doi.org/10.3406/crai.1956.10552).
46. allais (Y), Les greniers publics de Djemila (cuicul), (1933), Revue africaine, T.74, P.260.
47. Cébeillac Gervasoni Mireille, Zevi Federico. Révision et nouveautés pour trois inscriptions d'Ostie. In : Mélanges de l'Ecole Française de Rome. Antiquité, tome 88, N° 2. 1976. PP.607-637 : <https://doi.org/meFr-0223-5102-1976-num-88-2-1075>.
48. Pavis d'exurac (H), La préfecture de l'Annone..... », B.E.F.A.R. (1976), P.264.
49. Morel (J-Paul), Nouveaux regards sur l'économie de l'Afrique antique et médiévale, l'Afrique du Nord antique et médiévale, (1995), VI, (Colloque international), éd du CTHS, PP.209-216.
50. Demougin ségolène, Un nouveau préfet de l'annonae du 1 er siècle, In : Mélanges de l'Ecole Française de Rome, Antiquité, 2003, Tome115n N° 02, antiquité. PP.549-561.
51. R. Cagnat, Op.Cit, PP.262-263.
52. Cosme pierre, Les flottements de la préfecture de lucilius Bassus. In : Cahiers du centre gustave glotz, 21, 2010. PP.109-117. <https://doi.org/10.3406/ccgg.2010.1717>.
53. Christol (Michel.), L'armée des provinces pannoniennes et la pacification des revoles maures sous Antonin le pieux, (1981), Anti Afr, PP.133-141.
54. Pamella (Clementina), et Tchernia (André), Produits agricoles transportés en amphores, l'huile et surtout le vin, dans l'Italie d'Auguste à Domitien, (1992), Colloque, Rome CEFR, (Rome 1944). PP.145-167.
55. Lepelley Claude, déclin ou stabilité de l'agriculture Africaine au Bas-Empire ? a propos d'une loi de l'empereur Honorius, In : Antiquité Africaines, 1, 1967, PP.135-144. [https:// doi.org/10.3406/antaf.1967.887](https://doi.org/10.3406/antaf.1967.887).
56. pascale (G.), Politique Flavienne et fiscalité en Hispanai, Mélange de casa de velazque, (1990), PP.45-73.
57. Cagnat (C.), L'armée romaine de l'Afrique », (1829), P.182.
58. Julien (G.), Inscription du second siècle relative à l'annonce militaire, mélange de l'école française de Rome, (1938), PP.56-77.
59. Digeste, I, 6, 6.
60. Lorient Xavier, Duces et correctores en egypte au III siècle de notre ère, In : chiers du centre gustave glotz, 18, 2007, PP.101-113 : <https://doi.org/10.3406/ccgg.2007.1645>.

61. Marel (Jean Paul), Rome capital: les productions et le commerce de César à comode, dans le Bhec, yann, (dir), Rome, ville et capital de César à la fin des Antonins, (Paris), éd, du temps, (2001)n PP.141-158.

62. Hurelet (Frédéric), Le proconsul d'Afrique d'Auguste à dioclétien, 2005, Pallas, N°68, PP.145-176.

63. Code theo, XI, 30, 4; XXI, 5,2.

64. Cosme pierre, les Flottements de la préfecture de lucilius Bassus, In : cahiers du centre gustave glotz, 21, 2010. PP.109-117. <https://doi.org/10.3406/ccgg.2010.1717>.

65. Code théo.I, 15, 10.

66. Codex Théodosianus, éd. Mommson et Meyer, (1903), Berlin, I, 10-15.

67. Christol (M.), les naviculaires d'Arles et les structures du grand commerce maritime sous l'empire romain, dans province historique, (1982), P.5-14.

68. Cuvignuy Hélène.19. Mitthof (Fr), Annona militaris, Die Heeresversorgung im spatantiken Agypten. Ein Beitrax zur verwaltungs reiches in 3 bis6. Jh.n.chr.In: revue des etudes grecques, Tome 114, 2002, PP.882-825.[www.persee.fr/doc/reg-0035-2035-2002-num-115-2-4514-T2-0822-0000-3](http://www.persee.fr/doc/reg-0035-2035-2002-num-115-2-4514-T2-0822-0000-3).

69. قانون ثيودوسيوس XIII، 5، 6 قانون موجه ضد مجهزي السفن الذين يتواطئون مع الحكام،

ويبقون في منازلهم، ويتركون للأقل تجربة مهمة نقل القمح إلى روما.

70. Poinssot Claude, A propos de l'Afrique d'Announa, In : Bulletin de la société Nationale des Antiquaires de France, 1962, 1964, PP.170-172. <https://doi.org/10.3406/bsnaf.164.6786>.

71. Chastagol (André), op.Cit, p.95.

72. Cagnat (R.), Portium, in daremberg-saglio, IV, P.586.

73. Rey Coquars J.P, sur l'inscription des naviculaires d'Arles à Beyrouth, in : syria tome 70 Fascicule 1-2, 1993, PP.69-80. <https://doi.org/10.3406/syria1993.7364>.

74. قانون ثيودوسيوس XIII، 9، 3.

75. نفسه XI، 16، 1.

76. Code thedo, I, C.I.L, VIII, 969-970.

77. Chavallier Rymond, Le ravitaillement en blé de Rome et des centres urbains des débuts de la République jusqu'au haut Empire, Actes du colloque international organisé par le centre j. Bérard et le CNRS In : Revue Belge de Philologie et d'histoire, tome 75, fax1, 1997, antiquité, oudtheird, PP.2416-218. [www.persee.fr/do/rloph-00350818-1197-num-75-1-5914-T01-0216-00002-2](http://www.persee.fr/do/rloph-00350818-1197-num-75-1-5914-T01-0216-00002-2).